Restricted Distribution: **REPL.VII/5/C.R.P.5/Rev.1** 15 December 2005
Original: English Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق – الدورة الخامسة

روما، 14-15 ديسمبر/كانون الأول 2005

مساهمة الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق (2007-2009)

يرجى من هيئة المشاورات النظر في النسخة المعدلة من: القسم دال، الفقرة 48، من التقرير.

دال – برنامج الموظفين المهنيين المزاملين

48 - يتعاقد الصندوق مع الموظفين على أساس الجدارة. وليس هناك في الصندوق نظام رسمي للحصص القطرية ولو أنه يأخذ بعين الاعتبار هدف التوزيع الجغرافي العادل. وسيسعى الصندوق بشكل تفاعلي إلى تشجيع طلبات التوظيف من البلدان والأقاليم غير الممثلة تمثيلاً وطيداً في الصندوق. وتزيد نسبة الموظفين من أبناء البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من مجموع عدد الموظفين عما هو قائم في منظمة الأغذية والزراعة (التي تطبق نظاماً للحصص القطرية) وعما هو قائم كذلك في برنامج الأغذية العالمي. وبالمثل فقد حقق الصندوق أداء طيباً فيما يتعلق بنسب الرجال والنساء في تركيب الموظفين، بما في ذلك فئة الموظفين المهنيين، دون اعتماد نظام رسمي للحصص أيضا. أما الميدان الذي لم يحقق فيه الصندوق الكثير من النجاح فيما يتصل بهدف التوزيع الجغرافي العادل فهو برنامج الموظفين المهنيين المزاملين الذي تقوم في ظله الدول الأعضاء برعاية موظفين أفراد في الصندوق. وفي الوقت الراهن فإن الموظفين المهنيين المزاملين، الذين يتم انتقاؤهم على أساس الجدارة لفترة سنتين إلى ثلاث سنوات، ينتمون إلى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتتولى حكومات أوطانهم تمويل مرتباتهم واستحقاقاتهم. وبالنظر إلى ارتفاع معدل الاحتفاظ في الصندوق بالمنخرطين في هذا البرنامج عقب تركهم له، فإن هذا الخلل الإقليمي يعرض التوزيع الجغرافي العادل للموظفين للخطر. وإقراراً من هيئة المشاورات بأن مفهوم برنامج الموظفين المهنيين المزاملين مهم لتشغيل الصندوق وبأن التوزيع العادل للفرص ووظائف الموظفين في الوقت ذاته يشكل مبدأ هاماً من مبادئ حسن سير العمل في الصندوق، فقد أعربت عن دعمها لمفهوم

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

إرساء مثل هذا البرنامج لتوفير فرص واسعة وعادلة للمرشحين من كل الدول الأعضاء وفقاً للجدارة. وفي الوقت ذاته، أقرت الهيئة بأن اقتراحاً على هدي هذه الخطوط سيترك آثاراً مالية كبيرة، وفي هذا السياق، فقد طلبت إلى المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2006 أن يستعرض نطاق برنامج معزز للموظفين المهنيين المزاملين وآثاره المالية، وأن يستطلع السبل اللازمة لإتاحة تنفيذه خلال فترة التجديد السابع، من خلال المساهمات الطوعية.